﴿۞ وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ مَنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِقِنطَارٖ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ وَمِنۡهُم مَّنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِدِينَارٖ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ إِلَّا مَا دُمۡتَ عَلَيۡهِ قَآئِمٗاۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَالُواْ لَيۡسَ عَلَيۡنَا فِي ٱلۡأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٞ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ٧٥﴾ [آل عمران: 75]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

الرّبط بين قبح أحـوال اليهود في الاعتقاد، وفي معاملة العباد

تتعلَّقُ هذه الآية بما قَبْلَهَا من وجهين: الأوَّل: أنَّه تعالى حكى عن أهل الكتابِ في الآية المتقدِّمة أنَّهم ادَّعوا أنَّهم أُوتوا من المناصب الدِّينية ما لم يُؤْتَ أحدٌ غيرهم مثله، ثُمَّ إنَّه تعالى بيَّن أنَّ الخيانةَ مُستقبحةٌ عند جميع أَرباب الأديان، وهم مُصِرُّون عليها، فدلَّ هذا على كذبهم، والثَّاني: أنَّه تعالى لما حكى عنهم في الآية المتقدِّمة قبائحَ أحوالهم فيما يتعلَّق بالأديان، وهو أنَّهم قالوا: ﴿وَلَا تُؤۡمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمۡ﴾، حكى في هذه الآية بعضَ قبائح أحوالهم، فيما يتعلَّق بمعاملة النَّاس، وهو إصرارهم على الخيانة والظُّلم، وأخذ أموال النَّاس في القليل[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿تَأۡمَنۡهُ﴾: قال ابن فارس: الهمزة والميم والنون أصلان متقاربان؛ أحدهما الأَمَانَةُ: الَّتِي هِيَ ضِدُّ الخِيَانَةِ، وَمَعنَاهَا سُكُونُ القَلْبِ، وَالآخَرُ التَّصْدِيقُ. وَالمَعْنَيَانِ مُتَدَانِيَانِ. قَالَ الخَلِيلُ: الأَمَنَةُ مِنَ الأَمْنِ. وَالأَمَانُ إِعْطَاءُ الأَمَنَةِ[2]. يُقَالُ: أَمِنْتُ الرَّجُلَ أَمْنًا وَأَمَنَةً وَأَمَانًا، وَآمَنَنِي يُؤْمِنُنِي إِيمَانًا. وَالعَرَبُ تَقُولُ: رَجُلٌ أُمَّانٌ: إِذَا كَانَ

(1) الرّازي، مفاتيح الغيب: 8/262.
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة: (أمن).

أَمِينًا[1]، وقَرَنَ القرآنُ الوفاءَ بالأمانة بالوفاء بالعهد، في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِأَمَٰنَٰتِهِمۡ وَعَهۡدِهِمۡ رَٰعُونَ ۝٨﴾ [المؤمنون: 8]، ووردت بالجمع، "لأنّها تكون متنوّعة، من حيث هي في الأموال، وفي الأسرار فيما بين العبد وربّه، فيما أَمَرَهُ ونهاه عنه، قال الحسن: الدّين كلّه أمانة"[2]، والأمانةُ في هذه الآية هي الوديعةُ من (المال)، أو الأمانةُ بالمعاملة، وأنتَ غير مُتمكِّن مِن الَّذي تَأْمَنُهُ، هل يردُّ الأمانةَ أم لا، بقوله تعالى على لسان يعقوب: ﴿هَلۡ ءَامَنُكُمۡ عَلَيۡهِ﴾ [يوسف: 64]، و(على) تدلُّ على التَّمكُّن[3].

2) ﴿بِقِنطَارٖ﴾: القِنْطارُ: مِعْيارٌ. قَالَ أَبُو عُبَيدَةَ: "القَنَاطير: وَاحِدُهَا قِنْطار، وَلَا تَجد العَرَبَ تَعرف وَزْنه، وَلَا وَاحِدَ للقِنطار مِنْ لَفظه. وَقَالَ ثَعْلَبٌ: المَعمولُ عَلَيه عِندَ العَرَب الأَكْثر أَنَّهُ أَرْبَعَةُ آلَاف دِينَار، فَإِذَا قَالُوا: (قَنَاطِيرُ مُقَنْطَرة)، فَهِيَ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِينَارٍ"[4]. وهُوَ من المَال مِقْدَار مَا فِيهِ عبور الحَيَاة تَشبيها بالقنطرة، وَذَلِكَ غير مَحدُود القدر في نَفسه، وَإِنَّمَا هُوَ بِحَسب الإِضَافَة كالغنى، فَرُبَّ إِنسَانٍ يَستَغنِي بِالقَلِيلِ، وَآخرَ لَا يَستَغنِي بالكثير، وَمن هُنَا وَقع الاختِلَاف فِي حَدّه كَمَا فِي حدّ الغِنَى[5].

3) ﴿يُؤَدِّهِۦٓ﴾: أَدَّى، الهَمْزَةُ وَالدَّالُ وَاليَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ إِيصَالُ الشَّيْءِ إِلَى الشَّيْءِ أَوْ وُصُولُهُ إِلَيهِ مِنْ تِلْقَاءِ نَفسِهِ، قَالَ الخَلِيلُ: "أَدَّى فُلَانٌ يُؤَدِّي مَا عَلَيْهِ أَدَاءً وَتَأْدِيَةً. وَتَقُولُ فُلَانٌ آدَى لِلأَمَانَةِ مِنْكَ. وَأَنْشَدَ غَيْرُهُ:

أَدَّى إِلَى هِنْدٍ تَحِيَّاتِهَا***وَقَالَ هَذَا مِنْ وَدَاعِي بِكْرِ"[6]

4) ﴿بِدِينَارٖ﴾: أَصلُه دِنَّارٌ، بِالتَّشْدِيدِ، بِدَلِيلِ قَولِهِم: دَنانِير ودُنَيْنِير، فَقُلِبَتْ إِحدى النُّونَيْنِ يَاءً؛ لِئَلَّا يَلْتَبِسَ بِالمَصَادِرِ الَّتِي تَجِيءُ عَلَى فِعَّالٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابٗا ۝٢٨﴾ [النبأ: 28]؛ إِلَّا أَن يكون بالهاء فيخرج عَلَى أَصله، مِثْلَ الصِّنَّارَةِ والدِّنَّامَة؛ لأَنَّه أَمن الآنَ مِنَ الالتِبَاسِ؛ وَلِذَلِكَ جُمِعَ عَلَى دَنَانِيرَ، وَمِثْلُهُ قِيراط ودِيباج، وأَصله دِبَّاجٌ. قَالَ

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: 8/262.
(2) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 5/369.
(3) هلال، تفسير القرآن الثريّ، تفسير الآية: 75.
(4) ابن الأثير، النّهاية، وابن منظور، لسان العرب، (قنطر).
(5) الكفوي، الكليّات، ص: 733.
(6) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (أدي).

أَبو مَنصُورٍ: "دِينَارٌ وَقِيرَاطٌ وَدِيبَاجٌ أَصلها أَعجمية، غَيرَ أَن العَرَبَ تَكَلَّمَتْ بِهَا قَدِيمًا فَصَارَتْ عَرَبِيَّةً"[1].

5) ﴿مَا دُمْتُ﴾: أصلُ الدَّوام السُّكون، يُقال: دامَ الماء، أي: سَكَنَ، ومنه: دَامَ الشّيءُ: إذا امتدَّ عليه الزَّمانُ، قال تعالى: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾ [المائدة: 117]، ﴿إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا﴾ [آل عمران: 75][2]، يُقَالُ دَامَ الشَّيْءُ يَدُومُ، إِذَا سَكَنَ. وَالْمَاءُ الدَّائِمُ: السَّاكِنُ، «وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبَالَ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ، ثُمَّ يُتَوَضَّأَ مِنْهُ».. وَيُقَالُ أَدَمْتُ الْقِدْرَ إِدَامَةً، إِذَا سَكَّنْتَ غَلَيَانَهَا بِالْمَاءِ. قَالَ الْجَعْدِيُّ:

تَفُورُ عَلَيْنَا قِدْرُهُمْ فَنُدِيمُهَا***وَنَفْثَؤُهَا عَنَّا إِذَا حَمْيُهَا غَلَا[3]

6) ﴿عَلَيْهِ قَآئِمًا﴾: أي: ثابتًا على طلبه، مُواظِبًا مُلازِمًا، فالقيامُ عليه يعني المطالبة به، والقاعدُ عنه يعني: غير المطالب به[4]. و﴿إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا﴾؛ أي: دائمًا ثابتًا في اقتضائك له، ومطالبتك إيَّاه[5].

7) ﴿ٱلْأُمِّيِّـۧنَ﴾: الأُمِّيُّ: الَّذِي لَا يَكتُبُ، قَالَ الزَّجَّاجُ: الأُمِّيُّ الَّذِي عَلَى خِلْقَة الأُمَّة لَمْ يَتَعَلَّم الكِتاب، فَهُوَ عَلَى جِبِلَّته، وَفِي التَّنْزِيل العَزِيز: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [البقرة: 78]؛ لأَنَّ الكِتابة هِيَ مُكْتَسَبَةٌ، فكأَنَّه نُسِب إِلَى مَا يُولد عَلَيه؛ أَي: عَلَى مَا وَلَدَته أُمُّهُ عَلَيه، وقِيلَ لِلعَرَبِ الأُمِّيُّون؛ لأَنّ الكِتابةَ كَانَتْ فِيهِم عَزِيزةً أَو عَدِيمة[6].

8) ﴿سَبِيلُ﴾: السَّبيلُ: الطّريقُ الَّذي فيه سُهولة، وجمعُهُ سُبُلٌ، ويستعمل السَّبيلُ لكلّ ما يتوصّل به إلى شيءٍ خيرًا كان أو شرًّا[7]، وهُوَ أغلب وقوعًا في الخَيْر، وَلَا يكَاد اسْمُ الطَّرِيق يُرَاد إِلَّا مقترنًا بِوَصْفٍ أَو إِضَافَة تخلّصه، لذَلِك قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ﴾ [يوسف: 108] فأنّث، وقال: ﴿وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: 146] فذكّر، وسَبَّلَ ضيعتَه، أي جعلَها في سَبيلِ الله، وقوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِى ٱتَّخَذْتُ مَعَ ٱلرَّسُولِ سَبِيلًا ﴿٢٧﴾﴾ [الفرقان: 27] أي

(1) ابن منظور، لسان العرب، والزَّبيدي، تاج العروس: (دنر)
(2) الراغب، المفردات: (دوم).
(3) الجوهري، الصحاح (فثأ)، والأزهري، تهذيب اللغة (فثا).
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (دوم).
(5) الواحديّ، التفسير البسيط: 5/367.
(6) الأزهري، تهذيب اللغة: (أمّ)، وابن منظور، لسان العرب، والزَّبيدي، تاج العروس (أمم).
(7) الراغب، المفردات: (سبل).

سبباً ووُصْلَةً[1]، والسّبيل أَيضًا: الحُجَّة: ﴿وَلَن يَجۡعَلَ ٱللَّهُ لِلۡكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ سَبِيلًا ١٤١﴾ [النّساء: 141][2]، والسَّبيلُ في الآية بمعنى: العِتابِ والمؤاخذة؛ أي: لَا يتطرّق علينا عتابٌ وذمٌّ، في شأن الأمّيين، يعنون الّذين ليسوا من أهل الكتاب[3].

❁ المَعْنَى الإِجْمَالِيُّ:

أغلب أهل الكتاب خائن للأمانة، ومتأوّل في حلّها بالباطل

يخبر تعالى عن حال أهل الكتاب في معاملاتهم، من حيث الوفاء والخيانة في الأموال، فأخبر أنّ منهم الخائن والأمين[4]، إذْ مِنْ أَهلِ الكتاب مَنْ إنْ تأمنه على مالٍ كَثيرٍ، يُؤدِّ إليك ما ائتمنته عليه، ومنهم مَنْ إن تَسْتأمِنه على مالٍ قليلٍ، لا يؤدّي إليك ما ائتمنته عليه، إلَّا إنْ ظَللتَ تُلحُّ عليه بالمطالبة والتَّقاضي؛ ذلك مِن أَجلِ قولهم الفَاسد: ليس علينا في العَرَب (الأميّين)، وأكل أموالهم إِثْمٌ؛ لأنَّ اللّه أباحها لنا، يقولون هذا الكذب وهم يعلمون افتراءهم على اللّه[5]، فجمعوا بين أكل الحرام واعتقاد حِلّه، وكان هذا الإدّعاءُ كذبًا على المنّان، ما أنزل اللّه به من سلطان[6].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغِيُّ:

تَخْصِيصُ أَهْلِ الْكِتَابِ دُونَ غَيْرِهِمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ﴾:

اسْتِخْلَالُ الْيَهُودِ خِيَانَةَ الْمُسْلِمِينَ

تخصيصُ أهل الكتاب بذلك، مع أنَّ غيرهم فيهم الأمينُ والخائنُ أيضًا؛ وذلك باعتبار واقعة الحال؛ إذْ سببُ نزول الآية أنَّ عبد اللّه بن سَلّام أُودع أَلْفًا ومائتيْ أُوقيّةً مِنَ الذَّهب، فأدَّى الأمانةَ فيها، وفنحاص بن عازوراء أُودِعَ دينارًا فخانه.

(1) الجوهريّ، الصّحاح: 5/1724.
(2) الكفوي، الكليات، ص: 512.
(3) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 2/50، وأبو زهرة، زهرة التفاسير: 3/1281.
(4) السّعدي، تيسير الكريم الرّحمن: 1/135.
(5) جماعة من العلماء، المختصر في التفسير، ص: 59.
(6) السعدي، تيسير الكريم الرّحمن: 1/135.

وخُصِّصَ أهلُ الكتاب بالذِّكرِ ههنا أيضًا؛ لكون خيانَتِهم للمسلمين تكون عنِ استحلالٍ، بدليلِ آخر الآية، بخلاف خيانة المُسلم المسلمَ[1].

دِلَالَةُ ﴿وَمِنۡ﴾ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ﴾:

إِنْصَافُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ لِلْمُخَالِفِينَ وَالْخُصُومِ

﴿وَمِنۡ﴾ في قول الله تعالى: ﴿وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ للتَّبعيض، وفي استعمال هذا الدِّلالةِ ههنا إشعارٌ بإنصافِ القرآن وعدله مع المخالفينَ والخصوم؛ فلم يحكُم عليهم حكمًا واحدًا، بل ذكر أنَّ منهم فَريقًا أمينًا فيما يُؤتمن عليه ولو كان قنطارًا، وآخر غير مؤتمن ولو كان دينارًا، وهذا مِن محاسنِ هذا الدِّين أنَّه يُنصِف صاحبَ الحقِّ ولو كان خصمًا.

فاليهودُ الَّذين كانوا يواجهون الأُمَّة المسلمة بكلّ أنواع المكرِ والخِداع والفَساد يُنصِفُ القرآنُ بعضًا منهم ويصفُه بالأمانة، ويَذْكر خيانةَ بعضٍ منهم؛ تحذيرًا منهم ومن مَسْلَكِهم، كلُّ هذا أفادتْهُ ﴿وَمِنۡ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ﴾.

القِيمَةُ الدِّلَالِيَّةُ لِلَفْظِ: ﴿تَأۡمَنۡهُ﴾، وَ﴿يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ﴾:

جَوَازُ التَّعَامُلِ مَعَ أَهْلِ الْكِتَابِ مَا لَمْ يَقْتَرِنْ ذَلِكَ بِمُحَرَّمٍ

في اختيار لفظ ﴿تَأۡمَنۡهُ﴾، و﴿يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ﴾ وما فيها مِنْ ضمائر؛ يُفهم منه حريَّة التَّعامل والكسب واتِّخاذ الصَّنائع الَّتي يتميَّزون ما دام أنَّ ذلكَ في حَيِّزِ الحلال، وليس محرَّمًا على المسلمين.

عِلَّةُ تَقْدِيمِ الْمُسْنَدِ عَلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ مَنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِقِنطَارٖ يُؤَدِّهِۦٓ﴾:

هذه الآية تَعَرَّضَتْ لقسمين من اليهود؛ لتُبَيِّن شِدَّة العَجب مِن صنيعهم عن طريق تقديم المُسند على المُسند إليه، فالقسم الأوَّل: تكمن شِدَّة العَجَب فيه مِن قُوَّة أمانته مع إمكان الخيانة، ووجود العُذر له في عادة أهل دينه، والقسم الآخر: للتَّعجيب مِن

(1) الطيبي، فتوح الغيب: 4/147، والأنصاري، فتح الرحمن، ص: 92، والجمل، الفتوحات الإلهية: 1/440.

أن تكونَ الخيانة خُلُقًا لمن يتَّبع كتابًا مِنْ كُتُبِ اللّه، ثُمَّ زَادَ القِسْمَ الثَّاني عَجَبًا إلى عَجَبِهِ: الإيجازُ بالحذف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْنَا فِي ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ﴾، على تقدير: ليس علينا في أكل أموال الأُمِّيينَ سَبيل[1].

انْقِسَامُ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَى أَمِينٍ وخَائِنٍ يَسْتَوجِبُ الْحَذَرَ فِي التَّعَامُلِ مَعَهُمْ

وفيه طباقُ السّلب بين ﴿يُؤَدِّهِۦٓ﴾ و﴿لَّا يُؤَدِّهِۦٓ﴾، والضّدُّ أكثرُ إظهارًا لحسنِ ضدِّهِ، ففيه إيضاحٌ لمكانةِ أداءِ الأمانةِ بذكْرِ ضدِّهَا.

كما استنبطَ الإمامُ القُرطبي رحمه اللّه دِلالةً أُخرى من هذا الحذف، وهو نفي تَعديل أهل الكتاب، خلافًا لمن ذهب إلى ذلك، وعلى تقدير الحذف يقول: "فكيف يُعَدَّلُ من يعتقد استباحةَ أموالنا وحريمنا بغير حرج عليه؟! ولو كان ذلك كافيًا في تعديلهم؛ لسُمِعَتْ شهاداتهم على المسلمين"[2].

عِلَّة تَعْدِيَة ﴿تَأْمَنْهُ﴾ بِالْبَاءِ فِي قَوْلِهِ: ﴿تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾:

اخْتِلَافُ دِلَالَاتِ الْأَفْعَالِ بِاخْتِلَافِ الْحَرْفِ الْمُعَدَّى بِهَا

ذهب بعضُ العلماء إلى أنّ (الباء) في قوله تعالى: ﴿بِقِنطَارٍ﴾ بمعنى (على)، بدليل قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: 64].

والحقُّ أنَّ المعنى مختلفٌ، فقولك: (أَمنتُه به) يختلف عن قولك: (أَمنتُه عليه)، فقولك: (لا آمنُه عليك)، معناه: لا آمنه أن يحيفَ عليك أو يهجمَ عليك أو يتعدَّى عليك، وما إلى ذلك، ففيه معنى الاستعلاءِ والتَّسلط والعُدوان، وأمَّا قولك: (لا آمنُه بدرهم)، فمعناه: لا آمنُه مِنْ أن يتصرَّف به، أو يَعبث به؛ لأنَّ (على) تفيدُ الاستعلاء، و(الباء) تفيدُ الإلصاق، والمعنى: أنَّه لا يَلتصقُ أَمْنُه بدِرهم، بل ستفارقه أمانتُه ويتصرَّف به.

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 3/285.
(2) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 4/118، وأبو سمعان، التراكيب النحوية، ص: 117.

فأمنُه عليه تستعملُ للاعتداء، وأمنُه به تستعمل للتَّصرّف؛ تقول: لا آمنُ عليك الذِّئاب، ولا آمنُ عليكَ غوائلَ الطَّريق، ولا تقول: لا آمن بك الذِّئاب.

ولذلك استعمل القرآن هذا الأسلوب (أمنُه عليه) مع الأفرادِ، واستعمل (أمنُه به) مع الأموال، فقال: ﴿قَالُواْ يَـٰٓأَبَانَا مَالَكَ لَا تَأۡمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: 11]، وقال: ﴿قَالَ هَلۡ ءَامَنُكُمۡ عَلَيۡهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمۡ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبۡلُ﴾ [يوسف: 64]، وقال في الأموال: ﴿وَمِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ مَنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِقِنطَارٖ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ وَمِنۡهُم مَّنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِدِينَارٖ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ﴾ [آل عمران: 75]؛ لأنَّ في الأُولى معنى العُدوان، وفي الثَّانية معنى التَّصرف، وإن كان يجوز أن يُقال: (لَا آمنُه على هذا المال)، بمعنى التَّسلط عليه والاستحواذ.

ويحتمل أن يكون معنى قولك: أمنتُك بدينار، أي: وثقتُ بك فيه، وقولك: (أمنتُكَ عليه)، أي: جعلتك أمينًا عليه، وحافظًا له[1].

دِلَالَةُ التَّعْبِيرِ بِـ ﴿بِقِنطَارٖ﴾ وبِـ ﴿بِدِينَارٖ﴾:

ذِكـرُ القِنْطَار والدِّينار مِثَالٌ يُقَاسُ عَلَيْهِ مَا شَابَهَهُمَا كَثْرَةً أَوْ قِلَّةً

عَبَّرَ عَن الكثرة بالقنطار مِنَ الذَّهب، ولم يذكر كونه مِنَ الذَّهب؛ لأنَّه مفهوم مِنَ السِّياق؛ لأَّن الدِّينار لَا يكون إلَّا مِنَ الذَّهب، فلا بدَّ أن يكون القنطارُ الّذي يكون في يَدِ الأمين مِنَ الذَّهب[2].

والمرادُ مِن ذِكر القنطار والدِّينار - ههنا - العدد الكثير والعدد القليل، يَعني: أنَّ فيهم من هو في غاية الأمانة، حتَّى إنَّه لو اؤتمن على الأموال الكثيرة؛ لأدَّى الأمانة فيها، ومنهم من هو في غاية الخيانة، حتَّى إنَّه لو اؤتمن على الشَّيء القليل؛ فإنَّه يُجَوِّز فيه الخيانة، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَإِنۡ أَرَدتُّمُ ٱسۡتِبۡدَالَ زَوۡجٖ مَّكَانَ زَوۡجٖ وَءَاتَيۡتُمۡ إِحۡدَىٰهُنَّ قِنطَارٗا فَلَا تَأۡخُذُواْ مِنۡهُ شَيۡـًٔا﴾ [النساء: 20][3].

(1) الواحدي، التفسير البسيط: 5/361، والرازي، مفاتيح الغيب: 8/263، والبروسوي، روح البيان: 2/51، والسَّامرائي، معاني النَّحو: 3/24 - 25.

(2) تفسير ابن عرفة: 1/373، وأبو زهرة، زهرة التفاسير: 3/1279.

(3) الرازي، مفاتيح الغيب: 8/263، والزَّركشي، البرهان: 2/20.

في تَنَوُّعِ الدَّلَالَاتِ النَّحْوِيَّةِ إِثْرَاءٌ لِلْمَعَانِي الْقُرْآنِيَّةِ

دِلَالَةُ الِاسْتِثْنَاءِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا﴾:

يجوزُ أن يكونَ استثناءً مُفرَّغًا من أوقات يدلُّ عليها مَوقع ﴿مَا﴾، والتَّقدير: لا يُؤدِّهِ إليك في جميع الأزمان إلَّا زمانًا تدوم عليه فيهِ قائمًا، فيكون ما بعد ﴿إِلَّا﴾ نَصْبًا على الظَّرف، ويجوزُ أن يكون مُفرَّغًا مِن مصادرَ يدلُّ عليها معنى ﴿مَا﴾ المصدريَّة، فيكون ما بعده منصوبًا على الحال؛ لأنَّ المصدرَ يقعُ حالًا[1].

المماطلةُ وأكلُ حقوق العِباد بالباطل مِن أشدِّ أنواع الظُّلم

عِلَّةُ تَقْدِيمِ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ عَلَى مُتَعَلَّقِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَلَيْهِ قَآئِمًا﴾:

قُدِّم الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ عَلَى مُتعلَّقه في قولِهِ: ﴿عَلَيْهِ قَآئِمًا﴾؛ بقصد الاهتمام، ففي تقديمه معنى الإلحاحِ؛ أي: إذا لم يكن قِيامُك عليه على جهةِ الإلحاحِ؛ لا يُؤدِّي إليكَ أمانتَك[2].

صَاحِبُ الحقِّ المَالِكُ مَا يُثْبِتُ حَقَّهِ وصِحَّةَ دَعْوَاهُ مُسْتَعْلٍ عَلَى خَصْمِهِ بِالْحُجَّةِ

دِلَالَةُ الِاسْتِعْلَاءِ فِي ﴿عَلَيْهِ﴾، وَ﴿عَلَيْنَا﴾ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ﴾:

الاستعلاءُ في الموضع الأوَّل ﴿مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا﴾ واضحُ الدِّلالة؛ إذ قيام صاحبِ الحقِّ بحجَّته تجعلُه مُستعليًا، وكأنَّه واقفٌ على رأس خَصْمِهِ، يشيرُ له بما يُثْبِتُ صِحَّةَ دعواه، فليس له إلَّا الإذعانُ وَالتَّسليمُ.

أمَّا الموضعُ الثَّاني؛ فيَحْتَاج إلى تأمُّل وتدبُّر، وذلك أنَّ قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ﴾ فيه نفيٌ للاستعلاء الَّذي جاء معناه في الموضع الأوَّل؛ فلما كان صاحبُ الحقِّ يملك الحُجَّة على إثبات حقِّه وصِحَّة دعواه، كان مُستعليًا بذلك على خَصمِه، فإن لم يكن مالكًا لتلك الحُجَّة وذلك البرهان؛ فإنَّه حينئذٍ لن يكون مُستعليًا على ذلك الكتابيّ، ولن يعترفَ له بحقٍّ في ذمَّته؛ لأنَّه يزعمُ ويقول: ﴿لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ﴾، فالمسلمُ فهم هذا الخطابَ الرَّبانيّ الَّذي يتضمَّن هذه المعاني السَّامية، حَرَصَ كلَّ الحِرْص في التَّعامل

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السَّليم: 2/50، والآلوسي، روح المعاني: 2/195، وابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 3/287.
(2) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 3/287.

مع أهل الكتاب، فلا يزال قائمًا بحجَّته عليهم مُتمكِّنًا مِن حقوقه تجاههم[1].

بَلَاغَةُ الْمَجَازِ فِي التَّعْبِيرِ بِالْقِيَامِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَآئِمًا﴾:

تَقْرِيبُ الْمَعَانِي بِإِبْرَازِهَا فِي قَالَبِ الْمَحْسُوسَاتِ

أُطْلِقَ القِيامُ هنا على الحِرْصِ والمواظبة؛ كقوله تعالى: ﴿قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾ [آل عمران: 18]؛ أي: لا يفعلُ إلَّا العَدلَ، وعُدِّي ﴿قَآئِمًا﴾ بحرف (عَلى)؛ لأنَّ القيام مجازٌ يُرادُ به الإلحاح والتَّرداد؛ فتعديتُه بحرفِ الاستعلاء قرينةٌ وتجريدٌ للاستعارة[2]، وفي التَّعبير عن الإلحاح والتَّرداد بالقيامِ إبرازٌ للمعاني في قالبِ المحسوسِ، وهو أقربُ إلى تصوُّرِ الذِّهْنِ وتعَقُّلِه.

عِلَّةُ تَعْرِيفِ الْمُسنَدِ إِلَيْهِ بِالْإِشَارَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ لَيْسَ﴾:

سُلُوكُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مَسَالِكَ مُتَنَوِّعَةً فِي التَّنْبِيهِ على خَطَرِ الْيَهُودِ

مجيءُ المسندِ إليهِ معرَّفًا باسم الإشارة؛ فيه دِلالَةٌ على بُلوغِ أهل الكِتاب مُنتهى الشَّرِ والفَسَاد، وذلك أنَّ منهم مَنْ إن تأمنه بدينارٍ لا يُؤدِّه إليك؛ وإنَّما أُشير إليه بـ ﴿ذَٰلِكَ﴾؛ لِكَمَال العناية بتمييزِهِ أتمَّ تمييزٍ؛ لاختصاصه بهذا الشَّأن العجيب[3].

دِلَالَةُ الْجَمْعِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بِأَنَّهُمْ قَالُواْ﴾:

الْمُسْلِمُ وَمَا يَمْلِكُهُ مَطْمَعٌ لِلْيَهُودِ

ضميرُ الجَمعِ في قوله: ﴿بِأَنَّهُمْ قَالُواْ﴾ عائدٌ على ﴿مَّنْ﴾ في ﴿مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ﴾، وإنَّما جُمِعَ حَمْلًا عَلَى المعنَى، والباء في ﴿بِأَنَّهُمْ﴾ للسَّببية، أي: بسببِ قولهم: ﴿لَيْسَ عَلَيْنَا فِي ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ﴾؛ أي: ليس علينا فيما أصبناه من أموالِ العربِ عتابٌ وذمٌّ[4].

ومِن أَسرارِ اختيار الضَّمير (هُمْ) في قوله ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ﴾ مع أنَّ السِّياق للمُفرد؛ لأنَّ القَضيَّة هنا عامَّة، فتشمل كلَّ طوائف أهل الكتابِ، سَواء أكانوا من العُلماء أم من الرُّؤساء أم من غيرهم، فكُلُّهم على هذا المسلك.

(1) الجهني، أثر دلالات حروف المعاني الجارة في التفسير، ص: 232.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 3/287.
(3) المصدر نفسه، والدبل، دليل البلاغة القرآنية: 1/478.
(4) الآلوسي، روح المعاني: 2/195.

سِرُّ اخْتِيَارِ النَّفْيِ بـ ﴿لَيْسَ﴾ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَيْسَ عَلَيْنَا فِي ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ﴾:

شِدَّةُ تَمَسُّكِ الْخَائِنِينَ بِبَاطِلِهِمْ وَجَحْدِهِمْ مَا عَلَيْهِمْ مِنَ الْحُقُوقِ

اختِيرَ النَّفيُ بـ ﴿لَيْسَ﴾؛ لأنَّها أبلغ في النَّفي من (مَا) النَّافية مثلًا؛ إذْ ﴿لَيْسَ﴾ مُتَمَحِّضَة في الدِّلالةِ على النَّفي، فلا يوجدُ معنًى آخرُ لهَا غيره، بخلاف (مَا)؛ فإنَّها ليست مُتَمَحِّضَة في النَّفي؛ لذلك لما أرادَ اللهُ نَفْيَ مُماثلة غيرِهِ له؛ قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: 11].

فاستعمالُ الْخَائِنين النَّفيَ بـ ﴿لَيْسَ﴾ إِشْعَارٌ بِشِدَّةِ تمسُّكِهم بِبَاطِلِهم، ومبالغتِهم في جَحْدِ كُلِّ حقٍّ عليهم.

سَبَبُ وَصْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ﴾ بِمَا قَبْلُ:

الْقَوْلُ عَلَى اللهِ تَعَالَى بِغَيْرِ عِلْمٍ مِنْ أَشْنَعِ الْبَاطِلِ

وُصِلَ قولُه تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ﴾ بما قبلُ وهو قوله سبحانه: ﴿قَالُواْ لَيْسَ عَلَيْنَا﴾؛ لما بينهما من التَّوسُّطِ بين الكمالين؛ فالجملتان متَّفقتانِ في الخبريَّةِ، وبينهما تناسبٌ ظاهرٌ من وجهين:

أحدهما: أنَّ كلًّا منهما جملةٌ فعليَّةٌ.

والآخر: اشتراكُهما في المسندِ، وهو القولُ، والجملةُ الثَّانيةُ تصريحٌ من اللهِ تعالى بذمِّهم وشناعةِ جُرْمهم؛ حيث إنَّهم لم يخونُوا الأماناتِ مُسْتَشْعِرينَ مخالفتَهم، بل نسبوا صحَّة ما هم عليه من الخيانَةِ إلى أحكام اللهِ تعالى، وهذا في غاية الجراءَةِ على الباطلِ.

دِلَالَةُ حَرْفِ الْجَرِّ ﴿فِي﴾ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِي ٱلْأُمِّيِّـۧنَ﴾:

حرفُ الجرِّ ﴿فِي﴾ من قوله: ﴿لَيْسَ عَلَيْنَا فِي ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ﴾ يُرادُ بها التَّعليل؛ وإذ قد كان التَّعليلُ لا يتعلَّق بالذَّوات، تَعيَّن تقديرُ مضافٍ مجرورٍ بحرف ﴿فِي﴾، والتَّقدير: ليس علينَا في معاملة الأُمِّيِّين[1]، وإمعانًا منهم في باطِلِهم لم يقولوا: (ليس علينا في المسلمين سبيل)، بل وَصَفُوهُم بوصفٍ مُشْعِرٍ بالنَّقصِ والتَّحقيرِ؛ فسلبُوهم

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 3/288.

حقَّهم، واحتقرُوهم في قدرِهم، فأرادوا التَّطاوُلَ بما أُوتوه من معرفة القراءة والكتابة من قبلهم، أو أرادوا: الأُمِّيين بمعرفة التَّوراة؛ أي الجاهلين؛ كنايةً عن كونهم ليسوا من أتباع دين موسى[1] عليه السلام؛ فهم لا يرون للعَربِ دينًا ولا رَسُولًا؛ فالدِّين لهم والرَّسُول عندهم فقط، وفيه إيجازٌ بالحذفِ؛ أي: ليس علينا في أَكل أَموالِ الأُمِّيِّين سَبيلٌ.

مِنْ جَرَائِمِ أَهْلِ الْكِتَابِ سَلْبُ حُقُوقِ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ اخْتِقَارُهُمْ لَهُمْ

ووصفُ هؤلاءِ المسلمين بالأمِّيِّين مخالفٌ لوصف الله تعالى العربَ بالأمِّيِّينَ؛ فإنَّه واردٌ في مقام الامتنانِ عليهم؛ حيث نَقَلَهم من هذا الوصفِ إلى وصفٍ آخرَ بإرسالِ الرَّسول ﷺ إليهم.

الْقِيمَةُ الدِّلَالِيَّةُ لِكَلِمَةِ ﴿سَبِيلٌ﴾ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالُواْ لَيْسَ عَلَيْنَا فِي ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ﴾:

إِعْجَابُ أَهْلِ الْكِتَابِ بِأَنْفُسِهِمْ وَازْدِرَاؤُهُمْ لِغَيْرِهِمْ

السَّبيلُ في قوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَيْسَ عَلَيْنَا فِي ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ﴾ طريقُ المؤاخذة، ثمَّ أُطلق السَّبيل في كلام العرب مجازًا مشهورًا على المؤاخذة، كما في قوله تعالى: ﴿مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍۚ﴾ [التوبة: 91] وقوله سبحانه: ﴿۞ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ﴾ [التوبة: 93]، وربّما عَبَّر عنه العربُ بالطَّريق، قال حميد بن ثور:

وَهَلْ أَنَا إِنْ عَلَّلْتُ نَفْسِي بِسَرْحَةٍ***مِنَ السَّرْحِ مَوْجُودٌ عَلَيَّ طَرِيقُ

فائدةُ التَّعْبِيرِ بِالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾:

الِافْتِرَاءُ عَلَى اللهِ تَعَالَى مِنْ دَأْبِ الْيَهُودِ

في هذه قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ ردٌّ على أهل الكتاب بأنَّ ما قالوه مِن أنَّه ليس عليهم في الأمِّيين سبيل كلامٌ لَا أصلَ له في شرعِهم، فهو ليس دينًا، وإذا كانوا قد قالوه على الله تعالى فقد كذَبوا عليه سبحانه.

وقد ذَكر الله سبحانه وتعالى ذلك في قضية عامَّة تدلُّ على أنَّ

(1) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 3/1281، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 3/288.

مِن شأنهم أن يقولوا الكذب على الله ﷻ، وهم يعلمون أنَّه كذبٌ؛ فقد كذَبوا فادَّعوا أنَّهم أبناءُ الله وأحبّاؤه، وكذَبوا فادَّعوا أنَّ إبراهيم كان يهوديًّا، وكذَبوا فادَّعوا أنَّه لا نبيَّ إلَّا من بني إسرائيل، فكان الكذب على الله تعالى شأنًا من شؤونِهم؛ ولذلك عُبِّر بالفعل المضارعِ، أي: أنَّ شأنهم أن يقولوا الكذبَ على الله، قالوه في الماضي، ويقولونه في الحاضر، وسيقولونه في المستقبل[1].

وفي الآية تضمينٌ، فقد ضُمِّن الفعل ﴿وَيَقُولُونَ﴾ معنى: يفترُون، وتعلّقَ به الجارُّ والمجرور ﴿عَلَى ٱللَّهِ﴾[2].

بلاغةُ التّقديم في قوله ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾:

قُدِّم المسندُ إليه ﴿وَهُمْ﴾ على الفعل؛ بقصد التَّوكيدِ، لأنَّ في تأخير المسندِ الفعليِّ تكرارًا للإسناد؛ وذلك بإسناد الفعل ﴿يَعْلَمُونَ﴾ إلى الضَّمير ﴿وَهُمْ﴾ الرَّاجع إليهم، وإسنادُ فعل العلم إلى واو الجماعة، وتكرَارُ النِّسبة من طرائق توكيد الكلام عند العرب.

الِافْتِرَاءُ وَالْكَذِبُ مِنَ الْعَالِمِ أَشَدُّ إِثْمًا وَجُرْمًا مِنِ افْتِرَاءِ الْجَاهِلِ

وجيءَ بالمسندِ بصيغة الفعل المضارع؛ لإفادةِ التَّجدُّدِ الاستمراريِّ.

❁ الفُرُوقُ المُعْجَمِيَّةُ:

الأداء، والإيتاء، والإعطاء:

الأداءُ: دَفْعُ الحقّ دفعةً وتوفيتُه، كأداء الخَرَاجِ والجزيةِ وأَداءِ الأَمَانة، قال الله تعالى: ﴿فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ﴾ [البقرة: 283]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ [النّساء: 58]، وأصلُ ذلك من الأَدَاةِ[3]، وأَدَّى دَيْنَه تأْديَةً، أي قضاه. والاسم الأَداءُ. وهو آدى للأمانة منك، بمدّ الألف. وتأَدَّى إليه الخبر، أي انتهى. ويقال: اسْتأداهُ مالاً، إذا صادره واستخرجه منه. والإداوة: المَطْهَرَةُ، والجمع الأَداوَى،

(1) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 3/1282.
(2) الآلوسي، روح المعاني: 2/195.
(3) الراغب، المفردات: (أدى).

مثل المطايا[1]، وأمّا الإيتاءُ: فهو أقوى من الإعْطَاء؛ إذْ لَا مُطَاوع لَهُ، يُقَال: آتَاني فَأَخَذته، وَفِي الإعْطَاء يُقَال: أَعْطَاني فعَطَوتُ؛ وَمَا لَهُ مُطَاوع أَضْعَف في إثْبَات مَفْعُوله مِمَّا لَا مُطَاوع لَهُ؛ وَلأَنَّ الإيتاءَ في أكثر مَوَاضع القُرْآن فِيمَا لَهُ ثباتٌ وقَرَارٌ؛ كالحكمةِ والسَّبع المثاني، وَالمُلْك الَّذي لَا يُؤْتى إلَّا لذي قُوَّة.

والإعطاءُ: فِيمَا ينتَقل مِنهُ بعد قَضَاء الحَاجة مِنهُ، كإعطاء كلّ شَيْءٍ خلقه، لتكرّر حُدُوث ذَلك باعْتِبَار الموجودات، وَإعْطَاء الكَوْثَر للانتقال مِنهُ إلَى مَا هُوَ أعظم مِنهُ، وَكَذَا ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝٥﴾ [الضحى: 5]، للتكرّر إلَى أَن يرضى كلَّ الرِّضَا[2].

الصِّراط، والطَّرِيق، والسَّبِيل:

السَّبِيلُ: هُوَ أغلبُ وقوعًا في الخَير، وَلَا يكَادُ اسمُ الطَّرِيق يَرِدُ إلَّا مقترنًا بِوَصف أَو إضَافَة تخلّصه لذَلك، والسَّبيل وَالطَّرِيق يُذكَّران ويُؤنَّثان، والصِّراطُ كَذَلك، إلَّا أَنَّ الطَّرِيقَ هُو كلُّ مَا يطرقُهُ طَارقٌ، مُعْتَادًا كَانَ أَو غير مُعْتَادٍ، والسَّبيل من الطُّرق مَا هُوَ مُعْتَاد السّلوك، والصِّراطُ من السَّبِيل مَا لَا التواءَ فِيهِ وَلَا اعوجاجَ، بل يكونُ على سَبِيل القَصْد، فَهُوَ أخصُّ مِنْهَا. والسَّبيل أَيضًا: الحُجَّة؛ قال تعالى: ﴿وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ۝١٤١﴾ [النّساء: 141][3]

(1) الجوهريّ، الصّحاح: 6/2266.

(2) الكفويّ، الكليّات، ص: 212.

(3) العسكري، الفروق اللّغويّة، ص: 298، والكفويّ، الكليّات، ص: 512 - 513.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الخامس، سورة آل عمران من الآية 39 إلى الآية 140
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1444هـ - 2023م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2023م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: سورة آل عمران من الآية 39 إلى الآية 140 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2023.
مج. 5 ، 800 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-798-57-6
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 5 : سورة آل عمران من الآية 39 إلى الآية 140.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث ج- المستغانمي، امحمد صافي

الترقيم الدولي : 978-9948-798-57-6
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-1170694 بتاريخ 2023/03/14م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»